المصطلح النّحوي وكفاياته التركيبية والدّلالية والتّداولية

دراسة وظيفية في المصطلح التّبويبي

د. محمد بوادي
د. الزايدي بودرامة

Résumé :

C'est lui qui prête attention aux anciens termes grammaticaux découvre qu'ils reflètent une charge conceptuelle à plusieurs côtés; le côté sémantique, le côté syntaxique et le côté pragmatique, contrairement à ce qui est couramment connu que le terme a une charge syntaxique pure, c'est-à-dire qu'il reflète les différentes relation qui relie entre les différentes éléments de la phrase a sa niveau abstrait. Cet article essaie de clarifier ces charges, en lisant le contenu de différents termes grammaticaux de classification en bénéficiant dessuggestions offertes par la théorie de la grammaire fonctionnelle.

Mots clés : terme, grammaire, compétence, sémantique, structure, pragmatique.

Abstract:

For someone who pays attention to ancient grammatical terms he will find that they reflect a conceptual charge at several sides; semantic, syntactic and pragmaticside, contrary to what is commonly known that the term has a pure syntactic charge; in other words, it reflects the different relationship that links the diverse elements of sentence at its abstract level. This article attempts to clarify these charges by reading the contents of different grammatical classification terms and benefits from the suggestions offered by the functional grammar theory.

Keywords: term, grammar, competence, semantic, structure, pragmatic.

ملخّص :

يستشف المطّلع على المصطلح النّحوي القديم أنه يعكس حمولة مفاهيميّة متعدّدة الجوانب؛ بعضها دلاليّ وبعضها تركيبي وبعضها الآخر تداولي، خلافا لما هو شائع عنه من أنّه مصطلح يعكس حمولة تركيبيّة خالصة؛ أي أنّه يُظهر مختلف العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة في مستواها التّجريدي. ويحاول هذا المقال جلاء هذه الحمولات، من خلال قراءة المضامين التي تحيل عليها مختلف المصطلحات النّحويّة التّبويبيّة، مستفيدا من المقترحات التي تقدّمها نظريّة النّحو الوظيفيّ.

الكلمات المفاتيح: مصطلح، نحو، المصطلح النّحوي، كفاية، دلالة، تركيب، تداول.

- توطئة:

إنّ المصطلح هو البوابة التي يلج من خلالها العارف إلى دار العلوم والفنون والمعارف، إذ يشكّل لحمة تلك العلوم ولبها، ولذلك لا يخلو علم من العلوم من منظومة مصطلحية تتألف من مجموع مصطلحات ذات خصوصيّة تشكّل وحدات ضابطة تتحدّد بواسطتها المفاهيم التي باجتماعها يتشكّل ذلك العلم. معنى هذا أنّ المفاهيم هي أساس العلوم بل هي العلم، وتأتي خصوصية المصطلح في هذه العلوم انطلاقا من خصوصيّة النّظر والمعالجة التي توفّر المادة المفهومية انطلاقا من النظر في واقع تتخذه مجالا للبحث والدراسة، وهذا ما يوجب اتخاذ مفاتيح لغوية خاصّة تُحمَّل دلالة خاصّة تعطيها أحقية التميّز، وتؤهّلها للانتقال من بيئة التّعميم اللّغوية، إلى بيئة التّحديد والتّخصيص العلمية، يقول **المسدّي**: "الصّوغ الاصطلاحي يمثّل جلب اللّفظ من الرصيد المشترك إلى الرصيد المختصّ، ولهذا السبب ترى متواترا في مجال المصطلحات الدالة على العلوم في نوعيتها أن يصاحب لفظ(علم) المصطلح الدّال عليه"[1]، لما لهذه المصطلحات المفاتيح من قيمة إبستيمية خاصة بنسق معرفي معين.

فالبحث في المصطلح ليس ترفا علميا ولكنّه ضرورة علمية ملحّة، لما له من قيمة عظيمة في كشف الأسس النظرية والمعرفية والمنهجية لشتّى العلوم ومختلف المعارف، فالدراسة المصطلحية ضرب من المعرفة وجزء من الدرس العلمي وفق منهج خاص، ولقد وعى علماء العربية القدماء أهميّة المصطلح وفائدته فوجّهوا الهمم نحو ضبطه وتدقيق النّظر فيه، وجعلوه أساس تحصيل العلوم والمحافظة عليها وتمييز بعضها عن بعض، ولذلك خصّوه بالتأليف فيما يعرف بكتب تصنيف العلوم وإحصائها؛ فألف الفارابي كتابه (إحصاء العلوم)، وألّف ابن النّديم كتاب (الفهرست)، والخوارزمي (مفاتيح العلوم)، والتهانوي (كشاف اصطلاحات الفنون)، كما ظهر عدد من الكتب والمعجمات المتخصّصة بالمصطلح مثل: كتاب (الحدود) لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت384هـ) وهو يُعْنَى بالمصطلحات النَحْوِيّة، وكتاب (المغرب في ترتيب المعرب) لأبي المظفر ناصر بن المطرز المشهور بالمطرزي (ت610هـ) وهو كتاب متخصّص في مصطلحات الفقه.

ومنها ما يتسع لمصطلحات علمية مختلفة، مثل (مفاتيح العلوم) لمحمد الخوارزمي (ت387هـ)، و (التعريفات) لعلي الجرجاني (ت816هـ)، و (الكليّات) لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ)، و(كشّاف اصطلاحات الفنون) لمحمد التهانوي (توفي في القرن الثاني عشر الهجري)، فضلاً عن معجمات اللغة المختلفة.

أمّا في العصر الحديث؛ فقد أضحت دراسة المصطلح عند بعض المفكرين علماً قائماً بذاته عُرِفَ بـ(علم المصطلح) أو (المصطلحية) وهو يؤكد على: "العَلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات التي تعبّر عنها"[2]. أمّا مفهومه عندهم فهو : "وحدة لغوية، أو عبارة لها دلالة لغوية أصلية ثمّ أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحملُ دلالة اصطلاحية خاصّة ومحدودة في مجال أو ميدان ما، تربط بين الدلالة اللغوية الأصلية والدلالة الاصطلاحية الجديدة"[3] .

ويبدو من التّعريف الآنف الذكر أنّه لا يختلف عن المفاهيم المتقدّمة في كون الاصطلاح يعطي للّفظة معنىً استعماليا لم تكن تألفه من قبل، يجعلها أكثر تخصّصاً من معناها المعجمي؛ لتؤدي بعد ذلك وظيفة معيّنة في مجال محدّد من مجالات العلم والمعرفة. فالمصطلح إذا ينقل اللّفظ من المعجم العام أو اللّغة العامة إلى المعجم الخاص أو اللّغة الخاصة، يروي صاحب العقد حكاية الأصمعي مع الأعرابي، قال الأصمعي: " قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنّي إذا لرجل سوء ! قلت له: أفتجر فلسطين؟ قال: إنّي إذا لقوي"[4]. ذلك أنّ الأعرابي لا يعرف للهمز سوى معنى الشتم والقذف، ولا للجر سوى معنى السحب.

ويجدر بالباحث في قضية وضع المصطلح واختياره عندهم أن يعلم أنّ "المصطلحين العرب القدماء كانوا في علاقتهم بالمصطلح كالحرفي في علاقته بحرفته؛ تجربته وتطبيقه أعظم وأمتن من علمه النّظري بأسرار مهنته، بل قل إنّه حرفي حينما يشتغل بصنعته يكون صامتا وقلما يرشدنا إلى ما استلهمه من تجربته من خبرة نظرية"[5]، وينطبق هذا التّصور على جميع العلوم التي أنشؤوها، فلا نكاد نجد من يقدّم لهذه العلوم نظريا، من حيث طريقة النّظر والاختيار والمعالجة إلاّ في زمن متأخّر عن تاريخ إنشائها، أو بعد أن تكون قد نضجت أو كادت أن تكتمل.

من هذه العلوم التي ينطبق عليها هذا التّصوّر علم النّحو العربي الذي وصلنا علما مستقرا واضحا محددا ومكتملا، حيث بلغ درجة كبيرة من النّضج المنهجي والاكتمال المضموني، يدلّك على هذا أوّل مؤلّف نحوي يصلنا؛ نعني: الكتاب **لسيبويه**، فجلّ المصطلحات التي وردت في الكتاب هي المصطلحات التي تبنّاها النّحويّون من بعده. ويعرف كلّ من اطّلع عليه أنّه يخلو من مقدّمة "يضعها المؤلف في رأس كتابه ليقدّم بها الكتاب للجمهور، ويذكر فيها غرضه وخطّته، وخلى من خاتمة تنبئ بانتهاء المؤلف من فكرته"[6]، وهذا معناه أنّ الرؤية المنهجية في التبويب وفي وضع المصطلحات فيه لا بدّ أن يُفتَّش عنها من خلال تتبّع المضامين المبثوثة في خضمّ المدوّنة كلّها.

ولكنّنا في هذه المقال لا نريد التركيز على المصطلح المستعمل في الكتاب أو في غيره من المدوّنات النّحوية من حيث بدايات ظهوره، وكيفية انتقاله وتداوله بين أصحاب المدارس، والإضافات التي قدّمها كلّ نحويّ على مرّ العصور،

بل جلّ ما سنتناوله فيه هو تركيز النّظر على المضامين التي تحيل عليها مختلف المصطلحات النّحوية بعد أن استقرّت في المدوّنات النّحويّة المتأخّرة، يقينا منّا أنّ معرفة النّحو مهون بمعرفة مصطلحاته، إذ لا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم مصطلحاته واستيعابها. ونظرا لاتساع مجال الموضوع فقد ارتأينا قصر الدراسة على المصطلحات التّبويبيّة؛ والمقصود بالمصطلحات التبويبيّة المصطلحات الموضوعة لمختلف الأبواب النّحوية مثل: باب الفاعل، ونائب الفاعل، وباب المفعول به، وباب المبتدإ والخبر... أو بعبارة أخرى مختلف الأبواب النّحوية الحاملة لدلالة، والمتأثرة بعامل (يستثنى الفعل)، أو هي المصطلحات الدّالة على الوظائف النّحوية ومواقع الإعراب.

مضامين هاته المصطلحات سيتم مناقشتها في علاقتها بالمصطلح الموضوع لها، وفي كفاياتها التركّيبية والدّلالية والتّداولية طلبا لتحقيق نظرة شمولية ودقيقة لهذه المضامين دون الاكتفاء بترديد المصطلح وحده؛ فمثلا الحال يمثّل وظيفة من الوظائف التركيبية لها تعلّق بوحدات سابقة تذكر معها، وهي دالة على حال معيّنة تبيّن هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث، وهي الوظيفة الدّلاليّة التي تنسب إليها عادة، ويمكن أن تكون معلومة جديدة تلقى من المتكلّم إلى السّامع الذي يجهل مضمونها أو محتواها، وهذه هي وظيفتها التّداوليّة.

هذه الرؤية الموسّعة لمدلول المصطلحات جدّ ضروريّة، واعتمادها في التّحليل بعد استيعاب مضامينها يعطي كفاية وصفيّة قد تنتج كفاية فهميّة، لأنّ المفاهيم النّحوية المتولدة عن هذا المصطلح النحوي أو ذاك تحدّد طبيعة الظواهر النحوية في سياقاتها التعبيرية المختلفة، وقد اقترضنا معطيات هذا التّصوّر من نظريّة النّحو الوظيفي، التي تسعى إلى إعطاء بنية الجملة بعدا وظيفيّا يتجاوز التّصوّرات التّركيبيّة التجريدية التي قدّمتها نظريّات لسانيّة سابقة (البنيويّة والتّوليديّة التّحويليّة)، ونظرا لأهمية هذه الوجهة فقد حاولنا إعادة قراءة مضامين المصطلحات النّحويّة في ضوء الرّؤية التي تقدّمها هذه النّظريّة، منطلقين من رؤية مفادها أنّ "النّصوص النّظريّة اللّسانيّة أو اللّغويّة الحديثة ما تزال تمثّل في عصرنا دافعا مهمّا إلى البحث في ثنايا التّراث النّحوي العربي والاطّلاع على نظريّاته واصطلاحاته"[7]، وقد وضعْنا في الحسبان أنّ الاستفادة مرهونة بمدى محافظتها على المنظومة النّحويّة القديمة؛ إذ الغرض هو الإغناء وربء النّقص لا التّقويض والهدم، خصوصا إذا علم أنّ نظريّة النّحو الوظيفي "تقيم حوارا مثمرا مع التّراث اللّغوي، بصفة عامة، ونظريّة النّحو القديمة بصفة خاصة، إذ تستجيب لها من الدّاخل لا من الخارج"[8]، وفي هذا الصدد يقول المتوكّل صاحب مشروع (نحو اللّغة العربية الوظيفي): "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللّغة العربية بتقديم أوصافٍ وظيفية لظواهر نعدّها مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللّغة، وتطعيم النّحو الوظيفي كلما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك"[9]، ولذلك فهو لا يقف موقف المقلل أو الملغي للمنجز اللغوي القديم، كما أنّه لا يقف موقف المبجّل المتعصّب له، بل يرى أنّ لهذا المنجز ظروفا أنتجته وأهدافا أسهمت في توجيهه ليكون على الصّورة التي هو عليها، وعلى المقوّم أو المقيّم لهذا المنجز أن يراعي هذا الأمر جيّدا؛ يقول: "يقف المقوّمون للدّرس اللّغوي القديم عامة (عربيا كان أم غير عربي) موقفين. منهم من يؤمن بألاّ فرق يوجد بين القديم والحديث، وأنّ القديم ينادّ الحديث إن لم يكن يفضله، ولكنّه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث. ومنهم من يقوّم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلا اعتبارا لقصوره العلمي. الموقف السليم في نظرنا هو الموقف الآتي: إنّ للدّرس اللّغوي القديم سماته وخصائصه التي هي ناتج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافيا للإسقاط وللحيف معا، يجب أن نحكم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكمه في تقويم النّظريّات اللسانية الحديثة خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلاّ أنّ هذا التباين، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدّرس اللّغوي القديم، وإن سميّت بمصطلحات معارف ذلك العهد"[10].

1-**المصطلح النّحوي**: إذا كان المصطلح في مفهومه العام هو اللّفظ الذي يسمي مفهوما معينا داخل تخصص ما[11]، فإنّ المصطلح النّحوي هو: اللفظ الذي يسمي مفهوما أو معنى معينا داخل تخصص النّحو، فهو (المصطلح النحوي) إذا كلّ وحدة لغوية تتكون من لفظ أو أكثر موضوع بإزاء مفهوم إجرائي في نسق المنظومة النّحوية.

2- نظرية النّحو الوظيفي، صورة تقريبية: تعدّ نظريّة النّحو الوظيفيّ نظريّة تتسم بالشموليّة إذا ما قورنت بالنّظريّات السّابقة لها (البنيويّة, والتّوليديّة التّحويليّة)؛ فهي نظرية انبنت على تلافي السّقطات التي وقعت فيها النّظريّات السّابقة لها، محاولة الاستفادة من النّتائج العلميّة الإيجابيّة التي قدّمتها. وتتجلّى شموليتها في سعيها نحو تحقيق تصوّر أو بناء نظريّ توضّح في ضوئه مختلف الكفايات التي تحكم أيّ منجز لغوي, وقد حصرها **المتوكّل** في ثلاث كفايات: الكفاية التّداوليّة، والكفاية النّفسية، والكفاية النّمطيّة[12]، وفهم هذه الكفايات يقود إلى معرفة دقيقة بمختلف الملابسات الدّاخليّة والخارجيّة التي تحكم هذا المنجز، والتي تظهر ظهورا جليّا في الجهاز الواصف (النّموذج النّحوي) التي تقدّمه هذه النّظريّة.

الكفاية التّداوليّة تعني استكشاف خصائص العبارات اللّغوية التي لها علاقة بالكيفيّة التي تستعمل بها هذه العبارات في تفاعل لغويّ معيّن، أي أن يتمّ هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد التي تحكم التّواصل اللّغويّ؛ وهذا معناه أنّه يجب ألّا نتعامل مع العبارات اللّغوية على أساس أنّها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنّها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدّده العبارات السّابقة، وموقف تحدّده الوسائط الأساس لموقف التّخاطب[13]. ولتمثيلها على مستوى الجهاز الواصف يجب استحضار كلّ السمات المرتبطة بقصد المتكلّم؛ كالسّمات الإنجازيّة والوجهيّة، ومختلف الوظائف التّداوليّة (محور، وبؤرة، وذيل ...).

أمّا الكفاية النّفسيّة فتحقيقها مرهون بتبنّي تصوّر واضح لما يعرف بنماذج الإنتاج ونماذج الفهم؛ أي بيان الكيفية التي يبني بها المتكلّم العبارات اللغوية وينطقها، ثم بيان الكيفية التي يحلل بها المخاطب العبارات اللغوية ويقوم بتأويلها التأويل الملائم، ثم بناء نحو يستجيب لمعطيات هذه الكفاية، بحيث يعكس خطوات الإنتاج والفهم عند كل من المتكلم والمتلقي.

في حين تسعى الكفاية النّمطيّة إلى تقديم أنموذج للغات يشمل أنماطا مختلفة, مع رصد ما يؤالف بينها ويخالف من حيث النمط, وفكرة النّمطيّة في هذه النّظريّة جاءت لتقوّض فكرة الكليّة في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، حيث أقصت مفهوم النحو الكلّي وعوّضته بمفهوم النّمط الذي اتّخذ معيارا في تصنيف اللّغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيويّة، ولكي تتحقّق فكرة التّنميط يجب أن يكون الإطار النّظريّ متوسّطا بين التّجريد والملموسيّة، حتى يمكن تطبيقه على أكبر عدد ممكن من اللّغات دون الإخلال بضبط تحقّقات الوقائع اللّغويّة داخل كلّ لغة[14]. وهي بهذا تحيط بالمنجز من جميع جوانبه محقّقة صفة الشّموليّة.

3- التّصوّر الذي تقدّمه لبناء الجملة:إذا كانت البنيوية تنظر إلى الجملة نظرة علائقية، فإنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تنطلق من مبدإ أساس تعتمده وهو أنّ الوظيفة التّواصلية تسهم - إلى حدّ كبير - في تحديد بنية اللّغة[15]، وهذا معناه أنّ التّمثيل للوظائف الدّلاليّة والتّداوليّة يكون سابقا للتّمثيل الصّوتي الصّرفي التّركيبي، أو بعبارة أخرى الخصائص التركيبية الصّرفيّة ناتجة عن قواعد تتّخذ دخلا لها البنية الممثّل فيها للخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة[16]، وبناء عليه يتم اقتراح ثلاث بنى أساس، مرتّبة - على التّوالي - تسهم في اشتقاق أيّ جملة, هذه البنى هي: البنية الحمليّة، والوظيفيّة، والمكوّنيّة.

البنية الحمليّة أو البنية الدّلاليّة المنطقيّة، وتعنى بوصف المحمول (وهو ما يقابل الموضوع) الذي قد يكون فعلا, أو اسما, أو صفة... وذكر محلّات الحدود المسهمة في تحقيقه، مع عرض مختلف الوظائف الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود - وذلك بالنظر إلى المحمول - كوظيفة (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل...)[17]، وقد سمّيت بالبنية الحمليّة لتركيزها على تحديد المحمول والحدود اللاحقة به التي تسهم في تحقيقه.

أمّا البنية الوظيفيّة فهي البنية الحمليّة مضافا إليها الوظائف التّركيبيّة والتّداوليّة؛ الوظائف التّداوليّة هي مجموعة وظائف ناتجة عن مراعاة البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام, وتسند إلى مكوّنات معيّنة حسب المعلومات الإخباريّة التي تحملها، وطبقا للطّبقات المقاميّة التي يمكن أن تنجز فيها الجملة[18]؛ أي أنّها وظائف تحدّد باستحضار المقام[19]. أمّا الوظائف التّركيبية أو الوجهيّة فهي العناصر التي تشكّل عمدة تحقيق المحمول، وتتحدّد بمراعاة ما يعرف بالوجهة؛ أي الوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، وتبعا لهذه الوجهة ترى أن ثمة منظورين يمكن من خلالهما تقديم الواقعة؛ منظورا رئيسا ومنظورا ثانويّا؛ المنظور الرئيس يمثل وظيفة الفاعل، أما المنظور الثانوي فيمثل وظيفة المفعول[20]، وقد سمّيت بنية وظيفيّة لأنّه يتمّ فيها إضافة الوظائف التّركيبيّة والتّداوليّة.

أما البنية المكوّنية[21] أو البنية الصّرفيّة التّركيبيّة فهي البنية الوظيفيّة مضافا إليها ما يعرف بقواعد التّعبير، هذه القواعد بعضها يختصّ بإسناد الحالات الإعرابيّة، وبعضها يختصّ بإدماج مخصّصات الحدود، وبعضها بقواعد الموقعة، وبعضها الآخر بقواعد إسناد النّبر والتّنغيم...[22]، وقد جاءت هذه البنية مؤخرة تبعاً للمبدأ العام المعتمد في نظريّة النّحو الوظيفي والذي يرى أسبقيّة الوظيفة على البنية, وأنّ "بنية اللّغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التّواصل وأهدافه ومختلف أنماطه"[23]، فالبنيتان السّابقتان تعدّان بالنّسبة إليها بمثابة خزّان معلومات أساس، حيث تبني البنية المكونيّة ما تضطلع ببنائه حسب المعطيات التي توفرّها تلك البنيتان (الحمليّة والوظيفيّة)، ومما يدل على ذلك أنّه "ينجم عن تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبيّة والتداوليّة بنية حمليّة مخصّصة وظيفيّا؛ أي بنية وظيفيّة تتوافر فيها المعلومات الدلاليّة والتداوليّة التي تستلزمها قواعد النّسق القاعدي الثالث: قواعد التعبير، معنى هذا، أنّ قواعد التعبير تضطلع بنقل البنية الوظيفيّة إلى بنية مكوّنيّة أي بنية تركيبية - صرفية"[24].

ومن هنا يفهم سرّ تسميتها بالبنية المكونيّة، إذ إنّها تنقل المحمول وعناصره من مستوى مجرّد بسيط إلى مكوّنات مكتملة، وتتغيّر تسمية تلك العناصر تبعاً للبنية التي تكون فيها، ففي مستوى "ما قبل البنية المكونيّة ... تعتبر هذه العناصر حدودًا، ومستوى البنية المكونيّة حيث تنتقل هذه الحدود إلى مركباتٍ"[25]، وتسمى عناصر المحمول وعناصر الحدود بالصّرفات بعد أن كانت سمات دلاليّة (مخصّصات) أو تداوليّة؛ حيث تتحقّق المخصّصات والوظائف في شكل صرفات (أو وحدات صرفيّة) مكتملة.

هذه هي إذًا جلّ المعطيات التي تقدّمها هذه النّظريّة، على الأقلّ في حدود ما نصبو إليه من معالجة تقرّبنا من فهم المضامين التي تدلّ عليها مختلف المصطلحات النّحويّة التّبويبيّة.

4- مناقشة المصطلح النّحوي التبويبي: يبدو لأوّل وهلة أنّ المصطلح التّبويبي مصطلح تركيبي بحت؛ أي لا إحالة له على دلالة ولا على تداول، وهو الصّواب الذي لا مرية فيه إذا نُظر إليه بعدّه إطارا تجريديا، أو بعدّه ثابتا يستوعب عددا لا محدودا من المتغيّرات؛ أي أنّه يعكس البنية الدّاخليّة التّجريديّة للمركّبات، والتّنوع فيه ناشئ من مراعاة القيمة الخلافيّة التي لابدّ أن تكون معتمد أيّ نظام حتّى يكتسب صفة النّظاميّة. وقصر الأبواب النّحويّة على الإطار التّجريدي التّعالقيّ البحت لابدّ أن يعاد النّظر فيه نظرا لمحدوديّته وشكليّته، علما أنّ النحاة العرب لم يكونوا يقصرون الدلالة المصطلحية على الجانب التجريدي الخالص بل يستحضرون دلالاته الملابسة له وخصوصا في التّطبيق, وتوسيع النظر في المحتوى المفهومي الذي يمكن أن يدل عليه المصطلح مرهون بتحقيق قراءة واعية لتلك المضامين التي تحيل عليها مختلف المصطلحات.

فإذا كانت هذه المضامين تركيبيّة بحتة فلا بدّ من تطعيمها بمصطلحات دلاليّة وأخرى تداوليّة حتى تكون هناك دقّة، وتوسعة للنظر في المنجز، ويكون هناك وصف كاف يزيد من الفهم والتّدقيق في النّظر، وسيكون المعتمد نظريّة النّحو الوظيفي كأساس يستقى منه ما نقص، دون أيّ تقويض لأيّ مصطلح من المصطلحات المعتمدة في النّظريّة

النّحويّة العربيّة، لأنّني متيقّن أنّ النّظريّة النّحويّة العربيّة تحتاج أكثر ما تحتاج إلى إغناء لا إلى استبدال أو إلغاء، والأسباب كثيرة ليس هذا موضع عرضها ومناقشتها.

وإذا كانت الوظائف التّركيبيّة في النّظريّة الوظيفيّة تعتمد على ما يعرف بالوجهة, فإنّ ما ينطبق على النّظريّة النّحويّة العربيّة هو كل باب نحوي تجريدي له تعلّق بغيره, هذا المفهوم هو ما سنعتمده، أمّا الوظائف الدلالية والتداولية فسنحافظ على مفاهيمهما كما هي عليه في النّحو الوظيفي، أي أنّ الوظائف الدلالية هي الأدوار التي تقوم بها حدود الحمل بالنسبة إلى الواقعة، والوظائف التداولية هي العلاقات القائمة بين مكونات الجملة في علاقتها بالمقام.

1- مصطلح الفاعل: من المصطلحات النّحوية ذات الصبغة المفردة، كثير الحضور في التّحليل النّحوي لقضايا الجملة العربية.

الفاعل لغة له علاقة بالمادة الاشتقاقية التي أخذ منها أعني (فعل)، والفعل هو كلّ ما دلّ على حركة من إحداث شيء كعمل أو غيره، قال الراغب: "الفعل التأثير من جهة مؤثّر، وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة، ولما كان بعلم أو غير علم، وقصد أو غير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات"[26]. وكلّ فعل لا بدّ له - منطقيا- من فاعل، والفاعل هو الذي يُحدث الفعل ويحققه فينسب إليه, وإذا كان الفعل واقعا على شيء ما سمي الواقع عليه مفعولا، هاته المصطلحات الثّلاثة متقاربة من حيث اشتراكها في الدّلالة على أصل المادة، ثمّ يختلف كلّ مصطلح بصيغته المميّزة، قال الراغب: "والذي من جهة الفاعل يقال له مفعول ومنفعل"[27].

أمّا اصطلاحا فقد عرّفه ابن حاجب بأنّه: "ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به، مثل:(قام زيد), و(زيد قام أبوه)"[28]، ويوضّح الرّضيّ معنى قوله: (على جهة قيامه به)؛ أن "لا يغيّر الفعل إلى (فُعِل) أو (يُفْعَل) وأشباههما، وذلك أنّ طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفعل حقيقة، نحو: (ظرُف زيد) عدم التغيير، فكلّ ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائما على الحقيقة؛ كالأمور النّسبيّة نحو: قرُب، وبعُد، وكذا الأفعال المتعدّية نحو: ضرب, وقتل"، فـــــــــــ "يخرج ما لم يسمّ فاعله"[29]، وقال عبد القاهر الجرجاني: "الاعتبار في الفاعل أن يكون الفعل مسندا إليه مقدّما عليه كان أحدث شيئا أو لم يحدثه"[30].

الملاحظ من خلال مضمون هذين التعريفين أنّ الفاعل وظيفة تركيبيّة لا علاقة لها بالدّلالة، إذ يتحدّد بموقعه وعلاقته فقط، فلا وجود لعلاقة دلالية أو تداولية تربط المضمون بالمصطلح، ولكن أيمكن التسليم بهذه النتيجة؟ إنّنا نعلم جيدا - وخصوصا في العلوم العربية- أنّ المصطلح لا يفقد كلّ دلالته اللّغويّة بعد تخصيصه، ولذلك تجد أنّ أوّل ما يتطرّق إليه عارض المصطلح العلمي المتخصّص الدلالةُ اللّغوية.

وإذا كان التّعريفان السّابقان لم يتطرّقا إلى الدّلالة في تعريفهما، فإنّ ابن هشام يذكرها صراحة، إذ يقول: "الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدّم عليه بالأصالة، واقعا منه أو قائما به"[31]، وعبارة (واقعا منه أو قائما به) هي محاولة حصر في هذين الدلالتين. وإن كنا نعتقد أنّ الأصل فيها أن يكون (واقعا منه) هي الأصل؛ لأنّ لها معضّدا وهو المدلول اللّغوي، فإذا كانت العلاقة بين الدال والمدلول في اللّغة في أكثرها اعتباطية، فإنها في الاصطلاح ليست اعتباطية تماما، إذ هي نابعة عن اختيار مقصود.

لكن - نظرا لتعدّد الدّلالات التي يمكن إسنادها إلى وظيفة الفاعل (تبعا لنوع الفعل) - نجد علماء العربية قد أغفلوا ذكر الدلالة في تعريفاتهم، وركّزوا على الجانب التركيبي التّجريدي البحت، وهذا ما نبّه إليه ابن هشام حين أورد تعريف الفاعل قائلا: "وإنما مثّلت بـ(قام زيد) و(مات عمرو) ليعلم أنّه ليس معنى كون الاسم فاعلا أنّ مسمّاه أحدث شيئا، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أنّ عمرا لم يحدث الموت، ومع ذلك يسمّى فاعلا"[32].

يظهر من هذه التّعاريف أنّ الفاعل قد نُظر إليه من جانب شكلي موقعي (أو جانب تركيبي محض؛ (الفعل مسندا إليه مقدما عليه)، كما نُظر إليه من جانب الوظيفة الدلالية وهو القيام بالفعل، لكن وجود استثناءات جعل النحاة لا

يعوّلون كثيرا على هذه الوظيفة (الدلالية) في تحديد الفاعل، بل ركّزوا على الشّكل لأنه يسهّل وضع حد جامع مانع يضبط هذا الباب النّحوي، ويسهّل تمييزه عن غيره.

أمّا في نظرية النّحو الوظيفي فإنّ الفاعل يتحدّد بالنّظر إلى الوجهة، أي أنّ الواقعة حين تُقدّم تستلزم منظورا رئيسا، وآخر ثانويا، الفاعل هو المنظور الرئيس، ولذلك يُعرّف بأنّه: "الحد الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة التي تُقدّم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل"[33]، وهو يمثّل وظيفة تركيبية من منطلق هذه المعالجة.

وهو كحد تتطلبه الواقعة يحمل وظائف دلالية بحسب نوع هذه الواقعة؛ التي قد تكون أعمالا أو أحداثا أو أوضاعا أو حالات, والأمثلة التالية توضح هذه الأنواع على التوالي:

أ- كتبت هند رسالة (عمل)

ب- حطمت الريح السفينة (قوة)

ج- وقفت زينب بباب بيتها (وضع)

د- فرح خالد لنجاح هند (حالة).

وهذا يعني أنّ الفاعل قد يكون - من حيث وظيفته الدلالية- دالا على منفذ، أو قوة، أو متموضع، أو حائل[34].

ومن خلال هذا العرض يتبدى أن لا تعارض بين النظريتين, إلا أنّ نظرة النّحو الوظيفي أبين وأوضح من حيث تفريقها بين الوظائف التركيبية والدلالية، ولكي تكون النظرة في مصطلح الفاعل النحوي في النظرية النحوية العربية أدق أقترح أن تضاف إليه الوظائف الدلالية وصفا وتحليلا بحسب الواقعة، فيكون إعراب الفاعل بـ: فاعل منفذ/ قوة/ حائل...مرفوع وعلامة رفعه الضمة... وإذا كان الموضوع المسند إليه وظيفة الفاعل محدثا عنه أضفنا إليه الوظيفة التداولية المحور، فنقول: فاعل منفذ محور مرفوع...

وبناء عليه يمكننا القول: إنّ إضافة هذه المعطيات الدلالية والتداولية إلى مصطلح الفاعل لا تقوّضه أو تلغيه بقدر ما توضحه وتغنيه.

2- نائب الفاعل/ المفعول الذي لم يسم فاعله: هذا الباب ينتج عن حذف الفاعل النّحوي لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية، ويوجب هذا الحذف تعديلا في بنية الجملة، ومن بين ما يعدل: أن العنصر الموالي له يحل محله آخذا وظيفته التركيبية، هذا العنصر الحال محله يسمّى نائب الفاعل، وهو مصطلح تركيبي بحت لأنّه يتحدد اعتمادا على بيان المواقع والتعالقات بين الكلمات ليس إلاّ.

وإلى جانب هذا المصطلح نجد مصطلحا مرادفا له (المفعول الذي لم يسم فاعله), هذا المصطلح أيضا رُوعي فيه الجانب التركيبي المحض؛ إذ إن أغلب العناصر التي تحلّ محلّ الفاعل لا تخرج عن باب المفعول, فتكون مفعولا (به، فيه، مطلقا).

وإذا ما راعينا حد الفاعل السابق فإن كل ناب عن الفاعل يكون -بالضرورة- فاعلا نحويا، والمفارقة الوحيدة التي يمكن ان تطرأ تتعلق بالوظيفة الدلالية لا الوظيفة التركيبية، فلا يمكن في هذه الحال أن يكون منفذا أو قوة أو حائلا... بل يكون مستقبلا أو متقبلا.

وقد نبه الإمام الجرجاني إلى أنّ نائب الفاعل ما هو إلا فاعل فقال:" اعلم أنّ الشريطة إذا كانت ما ذكرنا؛ من أنّ من يسند الفعل إلى الاسم مقدما عليه، فلا فصل بين (ضرب زيد) و(ضرب زيد) في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا، وإذا جاز أن يسمى نحو: (مات زيد) فاعلا مع أنه عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى أماته، جاز أيضا أن يسمى (زيد) في قولك: (ضرب زيد) فاعلا، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدما عليه"[35].

وفي نظرية النحو الوظيفي لا نجد ذكرا لهذا الباب لأنه فاعل بمراعاة الوجهة فهو يشكل في غياب الفاعل المنظور الرئيس للواقعة, ولا يعدون نائب الفاعل محولا عن الفاعل بحذف هذا الأخير بل يعدونه بنية مستقلة، وبالتالي فالذي يفرق بينهما ليس منظور الوجهة بل الوظيفة الدلالية التي تسند إليه, والتي لا يمكن أن تكون وظيفة من وظائف الفاعل الحقيقي، بل تكون لها وظيفة المتقبل أو المستقبل أو المكان أو الزمان أو الحدث، ويوضح المتوكل سلمية إسناد الفاعل كما يأتي[36]:

{ منف/ قو/ متض/ حل} > مستق> متق { حد/زم/مك}

فا + + + + +

أي أنّ الفاعل يحتمل أن يكون حاملا إحدى الوظائف الدلالية المعروضة، ويدخل نائب الفاعل ضمنه, ولكن لا يكون قبوله للوظائف الدلالية الأولى أعني:{منف/قو/ متض/حل}.

** وبمراعاة الجانب التركيبي في النظرية النحوية العربية(ما أسند إليه فعل مقدما عليه)، والوظائف الدلالية المستقاة من نظرية النحو الوظيفي يفضل أن يكتفي -في رأيي- بمصطلح الفاعل للدلالة على هذا الباب، فإضافة مختلف الوظائف الدلالية التي من الممكن أن تسند إليه يتميز عن الفاعل، ولا ننسى الوظائف التداولية التي لا يوجد خلاف كبير في إسنادها إذ الأمر مرتبط أساس بالمقام، عدا وظيفة واحدة سنناقشها في موضعها.

3- المفعول به: * يدل هذا الباب بصيغته على من وقع عليه الفعل, قال الراغب:" والذي من جهة الفاعل يقال له مفعول ومنفعل"[37]، وتخصيص هذا المصطلح بـ (به) لإخراج ما لم يقيد بهذا القيد كـ (معه، فيه، والمطلق...)، عرفه ابن حاجب بـ:"ما وقع عليه فعل الفاعل"[38]، هذا التعريف يتفق عليه جمهور النحويين، والملاحظ أن ثمة موافقة بين المصطلح والمضمون، فقد روعي في وضع هذا المصطلح الجانب الدلالي إذا، قال الرضي: "يريد: ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في: (ضربت زيدا) و(أوجدت ضربا).."[39].

ولكن إذا قبلنا هذه الرؤية الدلالية في المفعول به المذكور بداءة فهل نقبلها إذا تعدد المفعول، وفي النظرية النحوية العربية نجد ذكرا للمفعول الأول والثاني والثالث مع بعض الأفعال، فتعريف المفعول السابق لا ينطبق إلا على المفعول الأول دون سواه، فلو قلنا: كسوت زيدا جبة، فالذي وقع عليه فعل الفاعل هو (زيد) وليس الجبة، ومع ذلك يطلق مصطلح المفعول به على كليهما، فمضمون هذا المصطلح لا ينطبق على جميع الوحدات المسماة به، وعليه لا بد من إعادة النظر فيها.

وفي قراءتي لكتاب شرح الكافية لفت انتباهي تحليل للرضي نسبه إلى ابن حاجب، قال فيه: "وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في: مررت بزيد, وقربت من عمرو، وبعدت من بكر، ومررت من البصرة إلى الكوفة مفعولا بها، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف الجر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم"[40]، وفي قول للألم الشمنتري يوضح فيه قول سيبويه حول تفريقه بين المفعول والحال، قال: "وإذا قلت: كسوت زيدا الثوب، فالثوب ليس هو الكاسي، ولا الرجل المكسو، فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالهما، فوجب أن يكون الثوب مثل زيد في وصول الفعل إليه وتناوله له، وهذا معنى قوله: ولكنه مفعول كالأول"[41]، وعليه يجب إعادة تعريف المفعول به بالنظر إلى الفعل، أي وفق منظور تركيبي محض لا وفق منظور تركيبي، ذلك أن المنظور الدلالي كما هو ملاحظ لا ينطبق على جميع المفعولات، فأقول: المفعول به هو العنصر أو العناصر التي تأتي بعد الفاعل وقد تتقدم فعلها أو تتأخر عنه، وضابطها أنّه لا يعقل الفعل إلاّ بها(كما قال ابن حاجب).

** وفي نظرية النحو الوظيفي يعد المفعول وظيفة تركيبية, وبالتالي يتمّ تحديده عن طريق الوجهة، فإذا كان الفاعل هو المنظور الرئيس للوجهة فإنّ المفعول هو المنظور الثانوي لها، قال أحمد المتوكل:" تسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي

يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل "[42]، وفي هذه النظرية لا وجود إلا لهاتين الوظيفتين التركيبيتين، وبناء عليه فهي لا ترى بتعدد المفاعيل، ولذلك فما زاد عن هاتين الوظيفتين يعد حاملا لوظائف أخرى غير تركيبية (دلالية أو تداولية).

وهناك نقطة اختلاف أخرى بين النظرية النحوية العربية ونظرية النحو الوظيفي يوضحها قول أحمد المتوكل: "يعتبر النحاة العرب القدماء (المفعول به) وظيفة تمايز دلاليا المفعولات الأخرى: المفعول المطلق، المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان) والمفعول لأجله, والمفعول معه، أمّا في منظورنا فإنّ ما نسمّيه مفعولا وظيفة تركيبية تسند حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدّها النّحاة العرب القدماء مفعولا مطلقا ومفعول فيه، فالمفعول المطلق مثلا: حد حامل للوظيفة الدلالية الحدث يمكن أن يشكل المنظور الثانوي للوجهة فيأخذ الوظيفة التركيبية المفعول, مفهوم المفعول عندنا، إذًا لا يطابق مفهوم المفعول به عند النحاة العرب القدماء"[43].

وإذا تبنيّنا في النظرية النّحوية العربية مفهوم المفعول الذي وضعناه بعد نقدنا للمفهوم المتداول (ما وقع عليه الفعل الفاعل) فإنّ المفعول به يعد وظيفة تركيبية يمكن أن تتعدد دون أن تؤدي إلى اختلاط بالمفاعيل الأخرى، إلاّ أنّه يجب تطعيمها بالوظائف الدلالية والتداولية اللازمة، كوظيفة المستقبل والمتقبل؛ فمثلا قولنا: كسى زيد عمرا جبة، يكون (عمرا) مفعولا به أو مستقبلا محورا (إذا كان الكلام عنه)، وتكون (جبة) مفعولا به ثاني متقبلا بؤرة جديد (إذا كان المخاطب جاهلا بالمعلومة، غير متشكك فيها)،

خاتمة: ممّا تقدم شرحه وبيانه من كفايات تركيبية ودلالية وتداولية ميّزت المصطلح النّحوي العربي القديم نقول إنّ هذه الكفيات وغيرها من الخصائص الأخرى هي التي أتاحت للمصطلحات النّحوية العربية الاستقرار والرّسوخ والاستمرار في نسق المنظومة النّحوية العربية، دون أن تكون هناك حاجة لاستبدالها أو الاستعاضة عنها بمصطلحات جديدة، لأنها أثبتت مقدرتها على تمثّل المعطيات الجديدة التي تحاول نظرية النّحو الوظيفي تقديمها. وهذا لعمرك أكبر دليل على نضج هذا العلم واكتماله عند العرب.

هذا وقد تتباين الرؤى وتختلف المواقف بين المشتغلين بالدرس اللّساني الحديث والمعاصر من قضية استثمار المصطلح اللغوي التراثي في البحوث والكتابات اللسانية المعاصرة، وقد يكون لهذا التباين والاختلاف خلفيات فكرية وثقافية وحتى أيديولوجية تمتد لتشمل الموقف من التراث ككلّ. وإنّ ما قدّم هو محاولة فقط لقراءة بعض المصطلحات التبويبية في المنظومة التراثية لمعرفة جوهر بنائها وحقيقة مضامينها والاطلاع على مختلف كفاياتها، وقد علمنا أنّها من وضع بشر والبشر يعتريه النقص فيصيب أحيانا ويخطئ أخرى، ولكن من العبث أن يقوّض منتوجهم بجرة قلم، بعد أن أثبت مقدرته لمدة تربو على ثلاثة عشر قرنا، لذلك فمن الإنصاف أن يعاد قراءة هذا المنتوج بوعي وتمحيص فيقبل الجيد وينبذ الرديء ويضاف الناقص وبهذا تتطوّر العلوم وتنمو وتستمر.

هوامش:

[1] - مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، مطبعة كوتيب ،تونس، دط، 1997، ص92.

[2] - النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، ط10، 1980،مج18، ج10، ص9.

[3] - أزمة المصطلح في النقد القصصي، عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مجلة فصول، ع3-4،1987، ص98 .

[4] - العقد الفريد، ابن عبد ربه، تح عبد الحميد الترجيني ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983، ج4، ص65.

[5] - المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، نشر كلية الآداب منوبة/ دار محمد علي، تونس، ط1، 2003، ص05.

[6] - سيبويه، حياته وكتابه، أحمد أحمد البدوي، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت، ص 28.

[7] - المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب, توفيق قريرة، ص10.

[8] - نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعيطيش، رسالة دكتوراه، 2005-2006، مخطوطة، جامعة منتوري قسنطينة، المقدمة .

[9] - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته) حافظ إسماعيلي علوي ، لبنـــان، دار الكتـــاب الحديث، ط1، 2009، ص348.

[10] - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، أحمد المتوكّل ،ص53.

[11] - مصطلحات النقد العربي، لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج، الشاهد البوشيخي، دار القلم، الكويت، ط1،1993، ص54.

[12] - ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، ط1، 1996، ص212.

[13] - المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص64.

[14] - ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، أحمد المتوكل، دار الأمـــان، الربـــاط، دط، 1995، ص20-21.

[15] - ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1989، ص53.

[16] - الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1990، ص10.

[17] - للتفصيل أكثر ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، المغرب، دط، 1985، ص12.

[18] - ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، ص139.

[19] - وهي خمس وظائف، وبالنظر إلى الحمل تقسم إلى وظائف خارجية، ووظيفتين داخليتين، الوظائف الخارجية تسند إلى المكونات التـــي لا تنتمي إلى الحمل ذاته (المبتدأ ، الذيل)، أما الوظائف الداخلية فتسند إلى المكونات التي تعد من عناصر الحمل (البؤرة، المحور).

[20] - ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الرابط، ط1، 1987، ص19.

[21] - سميت مكوّنية لأنّه يتم فيها ظهور المكونات بشكل جلي، من حيث موقعها وحالاتها الإعرابية....

[22] - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، ص19.

[23] - المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، أحمد المتوكّل، ص28.

[24] - الأمر والنهي في اللّغة العربيّة، نعيمة الزهري، ص238.

[25] - الجملة المركبة في اللّغة العربيّة، أحمد المتوكّل، ص73.

[26] - معجم مفردات ألفاظ القرآن, الراغب الأصفهاني, تح: نديم مرعشلي, دار الكاتب العربي, بيروت, دط, 1972, ص397.

[27] - المرجع نفسه، ص397.

[28] - شرح كافية ابن حاجب, رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ), دار الكتب العلمية, م1, ط1, 1998, ص161.

[29] - المرجع نفسه، م1، ص162.

[30] - المقتصد في شرح الإيضاح, عبد القاهر الجرجاني, تح: كاضم بحر مرجان, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, دار الرشيد, العراق, دط, 1982. ص327.

[31] - شرح قطر الندى وبل الصدى, ابن هشام ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى, لمحي الدين عبـــد الحميـــد, دار الطلائـــع, القاهرة, دط, 2004, ص183.

[32] - المرجع نفسه، ص184.

[33] - من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، أحمد المتوكل، ص19.

[34] - ينظر، الجملة المركبة في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1987، ص21.

[35] - المقتصد، الجرجاني، ج1، ص346.

[36] - ينظر: الوظيفة والبنية، أحمد المتوكل، ص16.

[37] - معجم مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ص397.

[38] - شرح كافية ، ابن حاجب، م1، ص 300.

[39] - المرجع نفسه، م1، ص300.

[40] - المرجع نفسه، م1، ص300.

[41] - النكت في تفسير كتاب سيبويه, الأعلم الشمنتري (476هـــ), دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 2005, ص60.

[42] - من البنية الحملية إلى البينة المكونية، أحمد المتوكل، ص19-20.

[43] - المرجع نفسه، ص66.